البورصة أوقفت السهم أمس بناء على طلب الشركة لاستكمال اجتماع مجلس الإدارة

صفقة «VIVA» أمام سيناريوهات مفتوحة

شريف حمدي

وافقت ادارة سوق الكويت للأوراق المالية على طلب شركة الاتصالات الكويتية «VIVA»، بإيقاف سهم الشركة عن التداول بالبورصة أمس لحين الافصاح عن نتائج اجتماع مجلس الادارة والذي استمر لمدة يومين متتاليين.

وقالت الشركة في بيان للبورصة أمس: ان اجتماع مجلس ادارة الشركة انعقد في تمام الساعة الـ 3,30 عصر الأحد الماضي بمقر الشركة، وذلك لدراسة مستند عرض الاستحواذ الاختياري المقدم من شركة الاتصالات السعودية (STC) على أسهم «VIVA» والذي عرضت فيه الشركة السعودية سعر واحد دينار للسهم.

وأوضحت الشركة أن طلب ايقاف السهم جاء لاستكمال مجلس ادارة الشركة للاجتماع لاصدار توصيته لمساهمي الشركة والافصاح عنها.

وبحسب قانون هيئة أسواق المال يقوم مجلس ادارة شركة «VIVA» بدراسة العرض، وإبداء رأيه وتوصيته حيال العرض، مدعوما برأي مستشار استثماري مستقل، وسواء كانت توصية الشركة بأن السعر عادل أو غير عادل فان الصفقة ماضية لأن رأي مجلس ادارة الشركة استشاري وليس الزاميا، وأن اجراءات الصفقة ستبدأ بحلول 27 الجاري.

وفي هذا السياق، قال مدير عام شركة الأجيال القادمة عيد الشهري إن السعر الذي تقدمت به الشركة السعودية STC هو سعر مبدئي يمكن زيادته خلال فترة التجميع التي اعلنت عنها الشركة السعودية وهي من 27 الجاري وحتى نهاية يناير 2016، خاصة أن هناك توصيات من أكثر من

السوق يترقب سيناريوهات صفقة VIVA

الحبيني: يحق لإدارة «VIVA» التوصية مع وضع سعر تراه عادلاً

«التأمينات» رفعت نسبتها 0,9٪ لتصل إلى 10,6٪

32 مليون دينار قيمة تداولات سهم «VIVA» منذ الإعلان عن الصفقة

جهة تقييم معتمدة ارتأت أن السعر يجب ان يكون عند 1100 فلس.

وأضاف أن الشركة السعودية ستجمع الأسهم من خلال محفظة خلال التاريخ السابق ذكره، وأنه في حال جمعت نحو 80٪ من الأسهم المراد شراؤها من نسبة الـ 74٪ من الأسهم والتي تقدر بـ 369 مليون سهم، من الممكن أن تقوم بشراء النسبة المتبقية من السوق.

من جانبه، قال المختص في قانون هيئة أسواق المال وقانون الشركات د.فهد الحبيني: إن مجلس ادارة «VIVA» يمكنه أن يحدد سعرا في التوصية التي سيخرج بها على المساهمين، كما يمكنه ان يوصي بأن العرض المقدم عادل أو غير عادل دون تحديد سعر.

وأشار الى أنه في حال قامت الشركة السعودية بتجميع نسبة اضافية من قبل أطراف قبلت بسعر الدينار وزادت النسبة عن 26٪ (النسبة الحالية المملوكة للشركة السعودية) وتجاوزت الـ 30٪ فانه بموجب القانون يتحول العرض الاختياري الى إلزامي، لافتا الى ان هناك استثناءات بالقانون وهذا يرجع لتقدير هيئة أسواق المال.

وكانت شركة الاتصالات السعودية تقدمت لهيئة أسواق المال بخطاب تطلب فيه الموافقة لها على مستند عرض لشراء الأسهم التي لا تملكها الشركة حاليا في شركة الاتصالات الكويتية «VIVA» البالغة 74٪، وبعد دراسة قانونية وفنية مستفيضة وافقت هيئة أسواق المال الكويتية على مستند العرض.

وكانت «الأنباء» نشرت أمس أن خلافا في الرأي ساد اجتماع مجلس ادارة «VIVA» الأول (يوم الأحد)، اذ رأى ممثلو الجهات الحكومية التي تمتلك حصة تقدر بـ 30٪ أن السعر المقدم غير عادل وطالبوا بتقديم سعر أعلى للموافقة على اتمام الصفقة.

تجدر الاشارة في هذا الاطار الى أن مؤسسة التأمينات الاجتماعية رفعت حصتها في الشركة بنسبة 0,9٪ وذلك من 9,7٪ الى 10,6٪ حسب اقفالات تداولات الماضي.

ومنذ الاعلان عن الصفقة شهد سهم «VIVA» تداولات كبيرة في سوق الأسهم الكويتية، اذ بلغ اجمالي تداولات السهم في منذ الاعلان عن الصفقة نحو 32 مليون دينار، وارتفع السهم الى ما يزيد على 1120 فلسا خلال التعاملات وتراجع الى 990 فلسا قبل أن يستقر قبل الايقاف عن التداول عند سعر 1 دينار وهو السعر الذي تقدمت الشركة السعودية للشراء به.

«ميد»: الحكومة ماضية في تعزيز الشراكة بين القطاعين

7 مشروعات عملاقة بـ 10 مليارات دولار في طور المناقصات

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين ترى ان تراجع أسعار النفط وتدني الإيرادات الحكومية ستؤدي الى تعزيز الشراكة بين القطاعين، حيث تعمل الهيئة بكامل طاقتها على تمكين مشروعاتها العملاقة من الانطلاق نحو التنفيذ.

وأضافت المجلة أن ثمة 7 مشروعات مشتركة تبلغ قيمتها الإجمالية 10 مليارات دولار هي الآن في طور المناقصات، في حين يجري اعداد مشروعات عملاقة أخرى مثل مشروعي المترو والسكة الحديدية لمرحلة طرح المناقصات.

ومضت المجلة الى القول إن تأخير المضي في المشاريع بسبب مسائل تتعلق بالإطار القانوني لمشروعات الشراكة يعني ان الكويت متأخرة كثيرا فيما مضمار الاستثمار في البنية التحتية وان ثمة ضغوطا للتحرك بوتيرة أسرع.

وأشارت الى ان المشروع الاول للهيئة وهو مشروع شمال الزور الأول المستقبل لتوليد الطاقة وتحلية المياه كان قد طرح للمرة الاولى في 2008، إلا أن الترسية على الشركة الفائزة لم تتم حتى 2013. ونسبت المجلة الى مدير عام الهيئة عادل الرومي قوله انه متفائل حول معظم الاصلاحات التي تم اتخاذها في الآونة الأخيرة، «وان مشروع الزور الاول كان منحنى هاما لنتعلم منه درسا كبيرا، حيث انه المشروع الاول الذي طرحته الهيئة في السوق، انه نظام تم تطبيق مثيل له في المنطقة غير ان ذلك لم يتخذ إطارا قانونيا خاصا، وقمنا كحكومة بوضع التعديلات الجدية على القانون القديم ووضعنا القانون الجديد رقم 16لسنة 2014، لأنه يوفر الاطار القانوني لكل المشاركين في المشاريع ويوضح لهم حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم عندما يتعلق الأمر بمثل هذه المشاريع».

ومضى الرومي الى القول «ان الاطار القانوني الجديد يتحاشى أو يوقف كل الضغوط التي تتعلق بحل المشاكل الناشئة عن تلك المشروعات، كما انه يلزم الحكومة والهيئات التابعة لها بترسية هذه المشروعات بصورة شفافة وتنافسية أيضا».

قطاعات أولوية

وقال الرومي ان ثمة 4 أو 5 مشروعات كبرى تزيد قيمة الواحد منها على 250 مليون دولار لدى الهيئة في ثلاثة قطاعات، وان قطاع الكهرباء مهم على الدوام، حيث إننا جيل شاب في الكويت وبحاجة الى تطوير الطاقة بقدر ما نستطيع لنتمكن من توفير الطلب على الكهرباء، ولدينا مشروعان يتعلقان بالبيئة وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا، سواء أكانت تتعلق بإعادة تدوير النفايات الصلبة أو مياه المجاري، وهذه كلها أولويات بالنسبة لنا في هذه المرحلة.

وانه برغم طول الفترات الزمنية والصعوبات في تنفيذ مشروعات الشراكة في المرافق العامة، قال الرومي انه واثق من ان هذا هو المسار الصحيح الذي يتعين على الكويت ان تسير عليه.

وقال: «إنني شديد الإيمان بعملية الشراكة بين القطاعين، مقارنة مع نظام الهندسة والتوريد والبناء EPC وهو الأكثر تقليديا وتعقيدا، واعتقد انه أمر جيد بالنسبة للقطاع الخاص كما العام، وأعتقد أننا نجحنا في تطبيق نظام المشاركة في الكويت كما أننا معنيون بجعله عادلا وشفافا».

وقال الرومي ان التجاوب الذي لقيته من القطاع الخاص ومن شركات المقاولات والبنوك كان ايجابيا ومشجعا.

مفهوم الشراكة

مع ذلك، هناك عدد من التحديات التي لاتزال تقف في وجه برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من ضمنها إقناع الحكومة على نطاق أوسع والجمهور بجدوى قيمها.

وأضاف الرومي «السبب الأول هو أنها تخلق بيئة مطمئنة للجميع، لاسيما أنك تتعامل مع قطاعين اثنين». وزاد: «يخوض القطاع الخاص تجربة جديدة، حيث سيستثمر في مشروع لطالما كان ينفذه القطاع الحكومي، والعكس صحيح، حيث سيسلم القطاع العام مشاريع لنظيره الخاص كي ينفذها. وردم تلك الفجوة من أكبر المصاعب التي تواجهنا أثناء عملنا».

وقالت المجلة انه نظرا إلى أن الكويت بحاجة ماسة إلى الاستثمار في البنية التحتية بعد سنوات من الإنفاق المتدني، فإن أسعار النفط اليوم تبعث على القلق. ويرى الرومي أن انخفاض أسعار النفط، وإيرادات الحكومة يمثلان دافعا لمشروعات الشراكة.

وأضاف الرومي «يجب أن يعزز برنامجنا، لأن الطريقة التي تتم خلالها هيكلة مشروع الشراكة تقسم التكلفة على طول فترة المشروع، بدلا من أن تكون في البداية وفق الطريقة التقليدية».

وأشار إلى أن البرنامج سيخفف من تكلفة هذه المشاريع على ميزانية الحكومة».

ريادة المشروعات

بعيدا عن قطاع الكهرباء والماء، تتطلع الكويت إلى الريادة في مشروعات الشراكة بين القطاعين في مجال مشاريع الخدمات الاجتماعية والنقل، حيث قال الرومي: «لدينا مشروعان مهمان نتمنى تنفيذهما في العام المقبل، مشروع المترو، وسكة الحديد البالغة تكلفته ملياري دولار ويعد جزءا أساسيا من مشروع السكة الحديد التي ستربط دول التعاون».

وأضاف: «تكلفة مشروع المترو، بناء على دراسات الجدوى، ستصل إلى 18 مليار دولار. وحال طرحه أمام المطورين، سنعرف التكلفة الحقيقية لاحقا، ولدينا أيضا مشروعان في مجال النفايات الصلبة، وبعض المشاريع العامة مثل مدارس، ومستشفيات، والمزيد من محطات الكهرباء».